اللواء أحمد مساعد حسين يقدم ورقة عمل إلى مؤتمر الحوار ..

الاعتراف بمسئولية الأخطاء سيدلنا لحلول القضية الجنوبية غياب شكوى المجتمعين من المؤامرات الخارجية ميز هذا الحوار

قدم اللواء أحمد مساعد حسين عضو مؤتمر الحوار الوطني من قائمة رئيس الجمهورية، رؤية هادفة وبناءة جديرة بالاهتمام، ليس لأن أللواء مساعد من الشخصيات المعروف عنها الشجاعة في الطرح والموقف والاقناع، بل لما حملته من خارطة طريق واضحة ومسئولة تجاه المشاكل المطروحة على طاولة الحوار الوطني، حيث بدا حسين متفائلا جداً لما يمكن أن يخرج به هذا الحوار، مؤكداً إن ميزة الحوار هذه المرة يخلو من أجواء التوجس والأطروحات المشوبة بثقافة التآمر، على عكس تجارب الحوار المريرة التي سأمها اليمنيون خلال خمسين عام من تاريخ اليمن السياسي والمعاصر.. خصوصاً والمجتمع الدولي موحداً موقفه تجاه عملية التسوية السياسية في اليمن من خلال الحوار كسبيل أمثل للخروج إلى يمن جديد تحكمه دولة مدنية حديثة..

قراءة/ محمد محمد إبراهيم

اللواء أحمد مساعد حسين يرى في ورقته المقدمة في جلسات الحوار العامة إن اليمنيين وبعد كل الأزمات والمعاناة التي أوجدتها الصراعات والحروب وجدوا أنهم بهذا الحوار الذي ارتضوه بقناعتهم التامة، قد اهتدوا لحل كل قضايا الوطن وأن ليس خيار إلا الحوار فقط وليس الصراع والحرب.. مشدداً على ضرورة الاعتراف الصريح والواضح بكل القضايا الجوهرية التي تشكل المشهد العام لأزمة اليمن طالما والجميع وصلوا إلى هذه القناعة التامة.

القضية الجنوبية

وحول القضية الجنوبية قال اللواء أحمد مساعد حسين: القضية الجنوبية وحاملها السياسي الحراك السلمي الذي انطلق منذ 2006م وأوصل الجميع إلى الاعتراف بالقضية الجنوبية كقضية سياسية بامتياز ونعترف في السلطة والمعارضة بأننا نحن من دفع الحراك الجنوبي إلى رفع سقوفه إلى ما هي عليه اليوم وأن على مؤتمر الحوار الوطني مراجعة هذه المطالب بعقول مفتوحة دون ضيق والبحث البدائل المناسبة لحل هذه المشكلة الوطنية باعتبارها الأولى على كل القضايا.

الأزمة الوطنية

وحول الأزمة الطاحنة التي اندلعت مطلع 2011م قال اللواء مساعد حسين: لم تأت الأزمة دفعة واحدة، بل كان لها أسبابها ومقدماتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، والتي كانت تتراكم يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر، وعاما بعد عام، والكل يعرف ذلك ومن أهم الأسباب والمقدمات هو فقدان الدولة لهيبتها وعجز كل القوى السياسية أكانت في الحكم أو المعارضة عن القيام بدورها في قيادة وإدارة الدولة والمجتمع وهذا أمرا لا اعتقد أنه كان خافياً على أحد.. كما سبق هذه الأزمة حروب صعدة العبثية وانتشار قوى التطرف والإرهاب والخلافات السياسية الحادة بين القوى السياسية الرئيسية في البلاد وفقدان كثير من مقومات الدولة وحالة الفقر والحرمان الذي يعانيه الشعب اليمني.

- يتساوى من يصرّ على الوحدة بشكلها القائم ومن ينادي بالانفصال

وأضاف حسين: بعد أن توازنت القوى في كل خطوط المواجهة بكافة الطرق والأساليب المدنية والعسكرية اعترفت جميع أطراف الأزمة بأن النظام قد فشل في الاستمرار في قيادة الدولة والمجتمع على طريقته السابقة، وتم الاعتراف ولو ضمنياً بأن الثورة قد فشلت ومعها كل القوى الحزبية والسياسية من الوصول إلى اقتلاع النظام وفرض شرعيتها الجديدة، فكان لا بد بعد هذا الفشل والانكسار الذي أصاب كل القوى المتنازعة- حاكماً ومعارضة- من البحث عن مخرج ينقذ الجميع وفي تلك اللحظة أتت المبادرة الخليجية التي ارتضاها ووقع عليها جميع أطراف الأزمة وعلى الجميع الاعتراف بهذه الحقائق حتى تبحث في الحلول..

صيغة جديدة

وحول الحل الأنسب الذي يرى فيه عصمة اليمنيين من الشتات، والعودة لمربعات التشطير قال حسين : أنه من الواجب علينا في هذا المؤتمر أن نبحث في صيغة وحدوية جديدة يقبل بها الشعب في الشمال والجنب وفي الشرق والغرب نبحث عن دولة اتحادية فيدرالية يحميها ويحافظ عليها الدستور والقانون وأبنائها الذين سيحكمون أنفسهم قولا وعملا في دولة فيدرالية مهابة عادلة مؤسساتية في ظل تعددية سياسية واجتماعية وثقافية وفي إطار كل إقليم إدارة ذات حكم محلي يتمتع باستقلالية تامة مالية وإدارية حتى ننهي وإلى الأبد المركزية الشديدة والشمولية ولفتح المجال واسع أمام الحكومات المحلية في الأقاليم والمحافظات كي تتبارى في صنع مستقبلها الإداري والاقتصادي والأمني لتكون نموذج في الحياة الأمنية المزدهرة التي يحكمها القانون ولا غير القانون.. وهذه الوحدات ستضمن بقائها وتطورها ووحدة هويتها وكيانها الجغرافي الدستور والقانون الذي يحكم الكبير والصغير والحاكم والمحكوم.

إن من يصرون على بقاء الوحدة بشكلها القائم يتساوون مع من ينادون بالانفصال.. أنهم يلتقون في نهج واحد لتدمير اليمن واستمرار أزمته التي كادت أن تعصف به، إنه من الواجب علينا أن ننظر إلى ما خلفته المركزية الشديدة والمبالغ فيها من انعكاسات سلبية أدت إلى احتقانات وإحساس بالغبن وقصورا في التنمية لذلك يجب أن تنتهي هذه المركزية الشديدة.

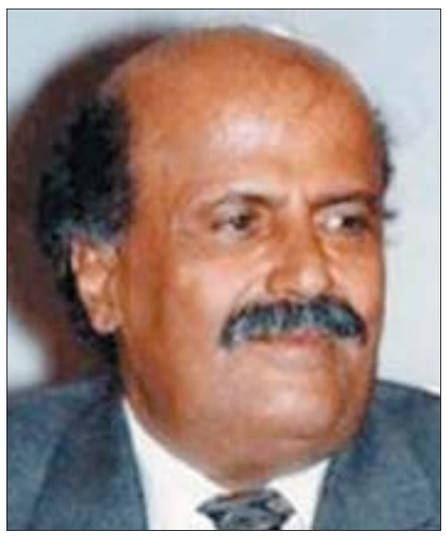

مميزات الحوار الراهن

ويؤكد اللواء أحمد مساعد حسين إن ثمة قضايا جوهرية تميز هذا الحوار عن كل الحوارات والتجمعات التي عُرفت على مدى خمسين عاماً، إذ إنه ولأول مرة لا يشكو المجتمعون من المؤامرات الخارجية التي تحاك ضد الشعب اليمني وثورته وأهدافه التي ظلت ترافق الخطاب السياسي أكثر من نصف قرن.. وإنما يشتكي الجميع مما خلفته الأنظمة السابقة واللاحقة والحالية.. معتبراً هذه الشكوى محلية خالصة وليس للخارج فيها أي ذنب كما كنا في الماضي نحمل الخارج كل عيوبنا وهذه ظاهرة جديدة.. تكمن أهميتها في أننا بدأنا نعرف ونشخص الداء الذي صار من أنفسنا وبالتأكيد سنجد له العلاج الناجح من خلال الحوار المسئول..كما أن الجميع في هذا الحوار لا يكيلون المديح للانجازات العملاقة للقيادات التاريخية وانجازاتها.. وإنما يتحدث المجتمعون مقدمين شرح وتفنيد ونقد جوانب القصور وسلبياتها وبدون خوف أو مجاملة، وفوق ذلك أنهم يقترحون الحلول، وكل يدلي برأيه بصراحة وطرح ما يعجبنا وما لم يعجبنا..

وأضاف: إنه أول مرة نقول كل ما نريد قوله وجها لوجه دون محاباة وهذا من وجهة نظري سيوصلنا إلى نتائج إيجابية بإذن الله وحل عادل مرض لكل قضايا الوطن.. مؤكداً إن هذه ظواهر جيدة وهامة سيدخل من خلالها اليمنيون مدرسة من مصارحة الذات والقبول بالآخر دون انتقاص أو استهزاء.. داعياً إلى التحاور الهادئ وبالمناقشة والحجة بالحجة وبالعقول لا بالعواطف حتى نصنع مستقبل هذا الوطن العظيم انطلاقا من اعترافنا وبأنه لا يوجد بيننا ملائكة وشياطين كما كنا نتعامل في الماضي.

mibrahim734777818@gmail.com

مشاركات في مؤتمر الحوار:

وجود شخصيات نسائية في قضايا مهمة مثل صعدة والجنوب وهيكلة الجيش سيخلق توازنا إيجابيا

*** حصلت المرأة على نسبة 30% في مشاركتها في مؤتمر الحوار وهي حاضرة بقوة في جلسات المؤتمر وبعد أن وزعت فرق العمل إلى مكونات وأخذت المرأة حصتها في التوزيع في هذه المكونات التي لم تكن راضية عنه خاصة وتعتبر أنها وزعت ضمن مكون واحد هي القوانين والأسرة والحقوق والحريات وأنه تم الالتفاف على نسبة مشاركتها في المكونات لكنها من خلال المؤتمر ستعمل على إثبات وجودها وطرح قضاياها برؤية وآلية واضحة وشفافة .. تساؤلات عدة نطرحها على المرأة المشاركة في الحوار في اللقاءات التالية:**

استطلاع وتصوير/افتكار احمد القاضي

خيبة أمل

■ عليا فيصل الشعبي .. ممثلة الحزب الاشتركي .. هي الأخرى تنظر إلى نسبة مشاركة المرأة بنوع من خيبة الأمل وترى بأنها المرأة أقصيت في التمثيل في رئاسة المؤتمر أيضا أقصيت في عملية التوزيع في المكونات.

وتقول (صحيح أن المرأة مازالت تهمش حتى في مؤتمر الحوار لكن نأمل أن تناقش قضاياها وحقوقها بنوع من الشفافية والدقة لأن هناك الكثير من القضايا التي يجب أن يخرج مؤتمر الحوار برؤى وآليات لحلها كقانون الأسرة وزواج الصغيرات والتعليم وحق المرأة في المواطنة المتساوية أيضا المرأة والقضية الجنوبية وماعانته من تهميش وإقصاء وإهانة خلال الفترة السابقة حيث تم استبعاد الكثير من العاملات من وظائفهن بعد أن كن رائدات في الكثير من المجالات.. لكننا سننتزع حقوقنا من هذا المؤتمر الذي سيكون بوابتنا لأخذ حقوقنا ونؤكد للجميع أننا قادرات على توحيد رؤنا وأهدافنا لننتصر لقضايا لتوزيع المرأة في المكونات التي حددت لها لم تكن هناك عدالة في التوزيع وتم الالتفاف على نسبة مشاركتها وكنا نتوقع أن مؤتمر الحوار سيكون منصفاً للمرأة لكن يبدو أن النظرة مازالت هي نفسها داخل أو خارج أروقة المؤتمر وللأسف تم حصر المرأة في قوانين الأسرة والحقوق والحريات وكأنهم تركوها تحاور نفسها.

وعن أبرز قضايا المرأة التي ستطرح في الحوار تقول (القوانين التي تخص المرأة ، الأمومة والطفولة ، الصحة الإنجابية ، التعليم ، قانون الجنسية ، ضرورة تمثيل المرأة في الحقائب الوزارية بنسبة لاتقل عن 30% تأسيس نظام الكوتا في القانون وليس في الدستور ، وغيرها من القضايا التي لا استحضرها الآن والتي تعاني منها المرأة في عموم اليمن بأكمله تعتبر قضايا تمس المرأة ويجب على مؤتمر الحوار أن يخرج بآلية لمعالجتها.

وتضيف: هناك الكثير من الجزئيات المتعلقة بالمرأة طرحت من وجهات نظر مختلفة للنساء المشاركات كما أن المشاركات طرحنا خطوطاً عريضة للقضايا والمشاكل التي ستطرح على طاولة الحوار في الجلسات المقبلة ونحن متفائلات بأن المرأة سيكون تمثيلها إيجابياً وموفقاً في المؤتمر إذا لم يتم الالتفاف على نسبة مشاركتها والجلسات، والأشهر القادمة كفيلة بالرد على تساؤلات كثيرة وإن شاء الله المؤتمر سيخرج برؤية وآلية لوضع الحلول للكثير من القضايا التي ستطرح فيه.

المتحاورات يضعن خطوطا عريضة لقضياهن و يتفاءلن بنتائج إيجابية

رؤية مشتركة

■ المحامية نبيلة المفتي .. تعتبر أن تمثيل المرأة بنسبة30% وفق النظام الداخلي للمؤتمر يمثل الطريق المستقبلي للمناصفة ، هذه النسبة ينبغي أن تكرس لدى صناع القرار ..وترى أن المرأة لم يتم اقصاؤها كما يعتقد البعض بل هي حاضرة وتمثل مختلف المكونات والمرأة اليمنية بشكل عام ، ولديها رؤية مشتركة للخروج بآليات ورؤى سيتم طرحها على المؤتمر ، سيما وان الطرف الآخر اليوم أصبح لديه وعي بمشاركة المرأة له أكثر من أي وقت مضى.

وتؤكد على أن المواطنة المتساوية والصحة والتعليم والخدمات وحقوق المرأة الريفية .. قضايا مهمة يجب أن تأخذ حجمها في المؤتمر الذي ننظر إليه بأنه يعتبر الخطوة الأولى لرسم مستقبل الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون والحقوق المتساوية.

وحقوق المرأة تحت مظلة العدالة والمواطنة المتساوية.

تمثيل غير كاف

■ صباح عبدالمجيد الشرعبي ممثلة التنظيم الوحدوي الناصري ترى أن ضعف نسبة تمثيل المرأة في بعض مكونات مؤتمر الحوار الوطني أدى إلى خلل في التوازن المطلوب في المؤتمر فتمثيل المرأة مقارنة بالدور الذي قامت به في الثورة الشبابية الشعبية السلمية غير كاف ، فقد خرجت المرأة إلى جانب أخيها الرجل منددة بالظلم والاستبداد الواقع على أبناء الشعب اليمني وحرمها من أبسط حقوقها وأهان كرامتها وسلبها حريتها .... خرجت مطالبة بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية الدستورية اليمنية الحديثة دولة الحرية والمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية ، قدمت حياتها من أجل بناء وطن آمن ومستقر خال من الظلم والقهر فكانت الشهيدة والجريحة والمعاقة وهي أم الشهيد وبنت الشهيد وزوجة الشهيد . وبالتالي كان لا بد أن تحصل على نسبة أكبر في التمثيل فكل القضايا تعني المرأة كونها نصف المجتمع ولها الحق في المشاركة في وضع التصورات والحلول لهذه القضايا التي تعني كل مواطن يمني.

إقصاء

■ وفيما يتعلق بتوحيد رؤى النساء في مؤتمر الحوار الوطني الشامل .. تقول هناك توجه واضح ومدروس من أجل توحيد الرؤى وطرح قضايا المرأة بشكل عام وهناك لقاءت على هامش المؤتمر بين النساء من مختلف التكوينات المشاركة في مؤتمر الحوار

■ إيمان جعفان غالب عضو مؤتمر الحوار ..ترى أنه تم الالتفاف على نسبة مشاركتها في المكونات التسعة وإدراجها في مكونات لم تختارها هي وفرضت عليها فرضا.

وتقول: (هناك الكثير من القضايا التي تحملها المرأة في هذا المؤتمر وتأمل أن تخرج برؤى وآلية لمعالجتها فمثلا قضية المرأة الجنوبية ومسألة الإقصاء والتهميش التي تعرضت لها والمرأة العاملة والريفية والعدالة والمواطنة المتساوية هذه القضايا يجب أن نطرحها نحن المشاركات بقوة وأن نوحد رؤانا وأهدافنا لكي نجبر الطرف الآخر على الاعتراف بوجود المرأة كتمثيل حقيقي في المؤتمر وبقية المجالات الأخرى وليس تمثيلا شكليا كما ينظر إليها البعض أو الأغلب.

وتؤكد أن الوحدة هي رمز وحقيقة وهدف ومطلب لايمكن التفريط به ولكن في ظل العدالة وحل مشكلة القضية الجنوبية وأخذ مبدأ الفيدرالية كخيار لمعالجة جميع قضايا الوطن ومنها القضية الرئيسية وهي القضية الجنوبية بغير ذلك لن نخرج بجديد من مؤتمر الحوار برأي .

تحاور نفسها

■ ريما حسن أحمد عوض .. تم توزيعها من قبل حزب المؤتمر وهي راضية بالمكون الذي تم توزيعها فيه فهي تعتبر القضية الأولى هي قضية وطن بأكمله وليست قضية معينة بذاتها وتقول: (بالنسبة

توازن إيجابي

■ ثريا دماج ممثلة عن المرأة تقول لم يكن تمثيل المرأة منذ بداية الحوار بنفس الآلية التي تم الاتفاق عليها في المبادرة الخليجية بدءاً من رئاسة المؤتمر وحتى نسبة التمثيل في التسعة المكونات ..وإجمالا نجد أن تمثيل المرأة شكل 28% تقريبا من المكونات الكلية ، وهذا التواجد لن يعكس مستوى متدنياً لحضور المرأة بل دافعاً قوياً لطرح رؤى مختلفة وحديثة تصب في صالح رسم الدولة المدنية الحديثة المرجوة.

وتضيف: وجود شخصيات نسائية في بعض القضايا المعقدة مثل قضية صعدة والجنوب وهيكلة الجيش ستخلق توازنا إيجابيا.

يتم فيها طرح وتجميع الرؤى ومناقشة أهم القضايا الخاصة بالمرأة والعمل على مناقشة مواد الدستور الحالي ومعرفة ما يتوافق مع قضايا المرأة وبما لا يتفق من حيث الصيغة والمحتوى والعمل على وضع تصورات ومقترحات تكفل حقوق المرأة كاملة في صيغت الدستور الجديد في حال "وضعه "من قبل لجنة صياغة الدستور والتي لابد للمرأة من المشاركة في صياغته.

وتضيف ..المرأة هي إنسان وبالتالي ليست هناك قضايا محددة يمكن أن تحصر المرأة فيها فكل القضايا ذات صلة بالمرأة في كل المجالات - سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية حقوقية قانونية فكلها تلامس قضايا واهتمامات وحقوق المرأة ولا بد للمؤتمر أن ينتصر لقضاياها فهي شريك أساسي وفاعل في الحياة العامة.